

وان كان متساويا بالاعتبارين مختلفا فكل واحد فجزءا من الموضع
 تقع فانظر **و** وهو عكس الضرب اقول لا حصل المطلوب في الضرب
 من المنسوب اليه والواحد من المنسوب وبها جعل الواحد من المنسوب
 اليه والمطلوب من المنسوب اطلق العكس المعتبر المعنى القوي عليها هذا الاعتبار
و اذ ان نقص عن ذلك اي الاقل من المقوم عليه **و** في اصل النسبة
 مع ذلك العود هو الخارج مثلا اذا قسمت ثلثة عشرة على اربعة يكون
 العود المطلوب ثلثة وبها بحيث اذا ضربتها في المقوم عليه يكون الخصال
 المقصود من المقوم باقل من المقوم عليه فان الخصال ثلثة عشر وهو نقص
 من المقوم باقل من المقوم عليه فان الخصال ثلثة عشر وهو نقص من
 المقوم بواحد وهو اقل من المقوم عليه فان نسبنا الواحد الى المقوم
 عليه يكون نسبة اربعة فيكون الخارج من النسبة ثلثة وربع وهو المطلوب
 ولو كان المقوم اربعة عشر يكون الخارج ثلثة ونصفا وعندها القياس
 واما مثال ما كان الخصال ما وبالمقوم فكان ثلثة عشر على اربعة وهو
 ظاهر **و** عن محاذ من المقوم قال في النسبة اي سواء كان مساويا
 لمحاذ من المقوم واقل وسواء كان الاقل مساويا واخره لاخره
 او اقل فلهذا ثلث صور لا بد فيها من تحاذي الاخرين كما في الجدول
 وفي كلام القوم انه يجب تحاذي الاخرين عند عدم زيادة اخر المقوم
 عليه اخر المقوم وهو يقضى وجوب تحاذيها في ما لو كان المقوم
 في الجدول ثلثة وسبعين مثلا وهو غير صحيح وبعض جعل شرط
 تحاذي الاخرين نقص اخر المقوم عليه عن اخر المقوم فيلزم عدم حواز
 التحاذي مع تحاذي وبها مع ان التحاذي جزئيا واجب والى اصل الكلام

والبعد ان يقال ان اطلاق العكس عليها باعتبار انه جعل الواحد من المنسوب في الضرب وبها جعل ثلثة من المقوم

المقوم

المقوم مضطرب والصحيح ما ذكرناه من ان الاعتبار بنفس المقوم
 لا باخره انتهى اقول الظاهر ان الصور التي لا بد فيها من تحاذي الاخرين
 اربعة لانه كما توهمه المصنف رحمه الله وذلك لان الاعتبار في وجوب
 عدم زيادة المقوم عليه لما كان بنفس المقوم عليه لا باخره على
 ما صحح به في الحاشية فيجب ان المقوم عليه انما هو مجموع المقوم
 او اقل منه وعلى الثاني فلا يخرج جزان كون ما وبالاخر ويجوز ان
 يكون اقل منه والاول ايضا يحتمل ان يكون اكثر من الاول او اقل منه
 فالصور المحتملة بينها اربعة احدها ان يكون كل واحد من اول المقوم
 عليه واخره ما وبالكلي واحد من اول المقوم واخره وتبين ان
 يكون اخر المقوم عليه ما وبالاخر المقوم مع اقلية الاول عن الاول
 وتبين ان يكون اخر المقوم عليه اقل من اخر المقوم على الاول عن مع
 الاول وكان بقية التي اراد من قوله فلهذا ثلث صور لا بد فيها من
 تحاذي او ورابعها ان يكون اخر المقوم اقل من اكثرية الاول
 على الاول مثلا الاول ما اذا كان المقوم عليه في الجدول سبعة و
 سبعين ومثال الثاني ما لو كان المقوم عليه ثلثة وسبعين
 ومثال الثالث ما وقع في الكتاب ومثال الرابع ما لو كان المقوم عليه
 في الجدول ثلثة وسبعين فلهذا الصور الاربعة كلها لا بد فيها من
 تحاذي الاخرين على ما لا يخفى على المتأمل الصادق ولعل كلامه في الحاشية
 لا يخفى عن نوع من السامع واضطرب فاستحسني لان التعامل في حقه من كتاب
 عجيب وسودق في ذنبه **و** والا فحيت تحاذي اخر المقوم عليه
 متلو اخر المقوم مثلا ثلثة الاف وثلثمائة وثمانون وتسعون

وهذا الذي ذكره المصنف رحمه الله من ان الاعتبار بالكلية من المقوم على ما صحح به في الحاشية فيجب ان المقوم عليه انما هو مجموع المقوم او اقل منه وعلى الثاني فلا يخرج جزان كون ما وبالاخر ويجوز ان يكون اقل منه والاول ايضا يحتمل ان يكون اكثر من الاول او اقل منه فالصور المحتملة بينها اربعة احدها ان يكون كل واحد من اول المقوم عليه واخره ما وبالكلي واحد من اول المقوم واخره وتبين ان يكون اخر المقوم عليه ما وبالاخر المقوم مع اقلية الاول عن الاول وتبين ان يكون اخر المقوم عليه اقل من اخر المقوم على الاول عن مع الاول وكان بقية التي اراد من قوله فلهذا ثلث صور لا بد فيها من تحاذي او ورابعها ان يكون اخر المقوم اقل من اكثرية الاول على الاول مثلا الاول ما اذا كان المقوم عليه في الجدول سبعة و سبعين ومثال الثاني ما لو كان المقوم عليه ثلثة وسبعين ومثال الثالث ما وقع في الكتاب ومثال الرابع ما لو كان المقوم عليه في الجدول ثلثة وسبعين فلهذا الصور الاربعة كلها لا بد فيها من تحاذي الاخرين على ما لا يخفى على المتأمل الصادق ولعل كلامه في الحاشية لا يخفى عن نوع من السامع واضطرب فاستحسني لان التعامل في حقه من كتاب عجيب وسودق في ذنبه **و** والا فحيت تحاذي اخر المقوم عليه متلو اخر المقوم مثلا ثلثة الاف وثلثمائة وثمانون وتسعون